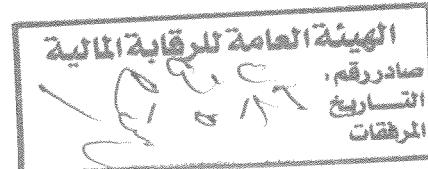


٢٥١٤
٢٠١٩/٥/١٥



السيدة الاستاذة/ ماريان ميلاد

المراقب الداخلي - شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار

الموضوع: اعتماد تحديث نشرة اكتتاب صندوق استثمار بنك الإسكندرية النقدي ذو العائد اليومي التراكمي
بالجنيه المصري.

تحية طيبة. وبذل،

بالإشارة الى كتابكم الوارد الى الهيئة بشأن طلب اعتماد تحديث نشرة الاكتتاب العام في وثائق صندوق استثمار بنك الإسكندرية النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري حتى فبراير ٢٠١٩، احتملا حكم المادة ١٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانونسوق راس المال رقم ١٩٩٢/٩٥، والمستكملا مستداته

. ٢٠١٩/٠٥/١٥ بتاريخ

تجدر الإشارة إلى أنه تم إحاطة الهيئة بالنسخة المحدثة من نشرة الاكتتاب ويعين الإفصاح عنها لحملة الوثائق على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق، طبقاً لمتطلبات البند (أولاً، رابعاً) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٨، وكذا المادة ١٤٦ المشار إليها أعلاه وعلى النحو المرفق بكتاب

الهيئة.

وتفضلو بقبول وافر الاحترام والتقدير،

تحرير في: ٢٠١٩/٠٥/١٥

عنهم

سلفي

الإدارة المركزية لتمويل الشركات

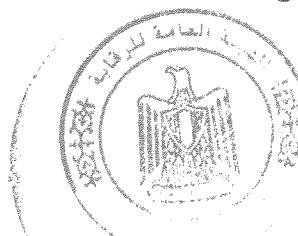
د. سيد عبد الفضيل

الإدارية المركزية لتمويل الشركات

**نشرة اكتتاب عام في صندوق استثمار بنك الاسكندرية النقدي
ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري**

البند الأول: محتويات النشرة:

2	البند الثاني: تعریفات هامة
3	البند الثالث: مقدمة و أحكام عامة
4	البند الرابع: تعريف و شكل الصندوق
5	البند الخامس : مصادر أموال الصندوق و الوثائق المصدرة منه
5	البند السادس: هدف الصندوق
5	البند السابع: السياسة الاستثمارية للصندوق
6	البند الثامن: المخاطر
9	البند التاسع : الإفصاح الدورى عن المعلومات
10	البند العاشر: نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة
10	البند الحادى عشر: أصول الصندوق وامساك السجلات
11	البند الثاني عشر: الجهة المؤسسة للصندوق والاشراف على الصندوق
14	البند الثالث عشر: الجهة المسئولة عن تلقي طلبات الشراء والاسترداد
14	البند الرابع عشر: مراقبى حسابات الصندوق
15	البند الخامس عشر: مدير الاستثمار
18	البند السادس عشر: شركة خدمات الادارة
19	البند السابع عشر: شراء الوثائق
20	البند الثامن عشر : أمين الحفظ
20	البند التاسع عشر : جماعة حملة الوثائق
21	البند العشرون: شراء و استرداد الوثائق
22	البند الحادى والعشرون: الاقتراض لموجهة طلبات الاسترداد
22	البند الثاني والعشرون: التقييم الدورى
23	البند الثالث والعشرون: أرباح الصندوق والتوزيع
24	البند الرابع والعشرون: إنهاء الصندوق و التصفية
24	البند الخامس والعشرون: الأعباء المالية
25	البند السادس والعشرون: الاقتراض بضمان الوثائق
25	البند السابع والعشرون: تعارض المصالح
26	البند الثامن والعشرون: أسماء و عنوانين مسئولي الاتصال
26	البند التاسع والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة و مدير الاستثمار
27	البند الثلاثون: إقرار مراقبى الحسابات
27	البند الواحد والثلاثون : إقرار المستشار القانونى



٢٣

Hermes Fund Management
EFG HERMES
الرجوع إلى الصفحة الرئيسية غير مدين

بنك الاسكندرية | ALEXBANK |
قطاع الخزانة وادارة الأصول والالتزامات
وحدة الاستثمار المباشر
Treasury & ALM
Direct Investment Unit
١٧ / ١٢

البند الثاني: تعریفات هامة

القانون: القانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته.

اللائحة التنفيذية: اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال الصادر بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم 135 لسنة 1993 وفقاً لأخر تعديلاتها.

الهيئة: الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.

صندوق الاستثمار: وعاء استثماري مشترك يأخذ شكل شركة مساهمة ويهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة في اللائحة التنفيذية ويديره مدير استثمار مقابل أتعاب.

صندوق استثمار مفتوح: هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وثائق استثمار جديدة، وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وثائق استثمار قائمة، بمراعاة العلاقة بين أموال المستثمرين ورأس المال الصندوق وعلى النحو الوارد بالمادة (147) من اللائحة التنفيذية، ويتم شراء واسترداد وثائق الاستثمار دون الحاجة إلى قيده في البورصة فيما عدا صناديق المؤشرات.

الوثيقة: ورقة مالية تمثل حصة شائعة لholder في صافي قيمة أصول الصندوق، ويشارك مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبه ما يملكونه من وثائق. والقيمة الاسمية للوثيقة هي 10 جنيه مصرى (عشرة جنيهات مصرية).

المستثمر: الشخص الذي يمتلك وثائق في صندوق استثمار بنك الإسكندرية النقدي ذو العائد اليومي التراكمي.

القيمة الاستردادية: القيمة المحسوبة لكل وثيقة بواسطة شركة خدمات الأدارة بغرض استرداد وثائق الاستثمار وفقاً للقواعد الواردة بالبند العشرون من هذه التسراة وتحسب على أساس قيمة صافي أصول الصندوق مقسوماً على عدد وثائق الاستثمار القائمة.

الاسترداد: يجوز لصاحب الوثيقة (أو المفوض عنه قانوناً) أن يسترد قيمة الوثيقة (أو الوثائق) التي اكتتب فيها أو اشتراها وفقاً لقيمة الاستردادية المعلنة للوثيقة في ذات يوم الاسترداد لدى أي فرع من فروع بنك الإسكندرية و ذلك خلال ساعات العمل الرسمية الاستردادية في أي يوم عمل من أيام العمل المصرفي ويتم استرداد وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى البنك.

إعادة البيع: القيمة البيعية (سعر إعادة إصدار وثائق الاستثمار) وهي القيمة التي يعلمها مدير الاستثمار وفقاً للقواعد الواردة بالبند العشرون من هذه التسراة وتحسب على أساس قيمة صافي أصول الصندوق مقسوماً على عدد الوثائق القائمة.

الصندوق: صندوق استثمار بنك الإسكندرية النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري منشأ وفقاً لأحكام قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية. و يكون مقر الصندوق 49 شارع قصر النيل - قسم عابدين - محافظة القاهرة.

صندوق أسواق النقد: صندوق يستثمر جميع أمواله في استثمارات سائلة قصيرة الأجل مثل الودائع وشهادات الإيداع البنكية والأوراق المالية الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية (فيما عدا الأسهم) وصكوك البنك المركزي المصري واتفاقيات إعادة الشراء وأذون الخزانة وثائق صناديق أسواق النقد الأخرى.

لجنة الإشراف على أعمال الصندوق: هي اللجنة التي يعينها البنك مؤسس الصندوق وتكون لها صلاحيات و اختصاصات مجلس إدارة الصندوق المنشأ في شكل شركة

جماعة حملة الوثائق: الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

صافي قيمة الأصول: القيمة السوقية لاصول الصندوق مخصوصاً منها الالتزامات وكافة المصاروفات المستحقة عليه.

المستثمرون المؤهلون: المستثمرون من ذوي الملاءة المالية وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة، والأشخاص الاعتبارية من المؤسسات المالية وصناديق المعاشات وشركات وصناديق الاستثمار، وغيرها من الشركات والمؤسسات المتخصصة في الاستثمار في الأوراق المالية.

الجهة المؤسسة: بنك الإسكندرية

اكتتاب عام: طرح أو بيع وثائق استثمار إلى الجمهور من قبل الجهة المؤسسة للصندوق ويفتح باب الاكتتاب بعد مضي أسبوعين من تاريخ نشر الاكتتاب في صحيفتين مصربيتين يوميتين واسعى الانتشار ويظل باب الاكتتاب مفتوحاً لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل.

نشرة الاكتتاب العام: هي الدعوة الموجهة للجمهور للاكتتاب العام في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق

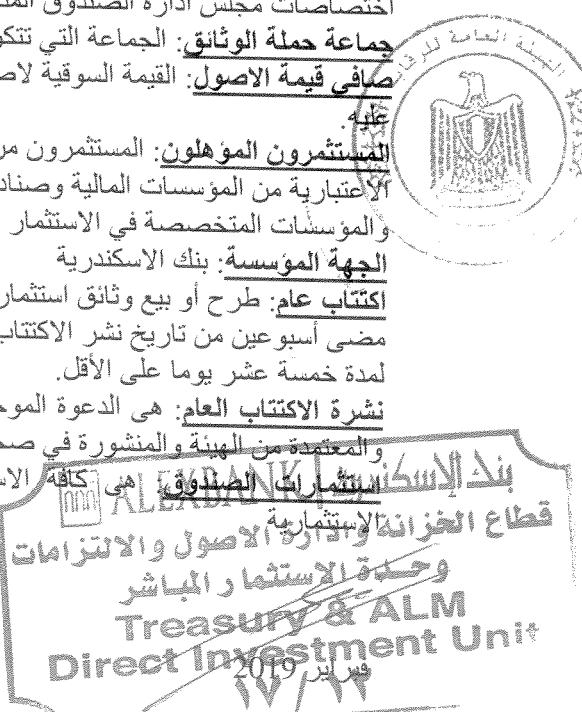
والمعددة من الهيئة ومنتشرة في صحيفتين مصربيتين يوميتين واسعى الانتشار.

Hermes Fund Management

EFG HERMES
المنجيون عمّة الصناعة - مصر - ٢٠١٩

٣٣

2



من حيث الادوات النقدية وكذلك الاوراق المالية القصيرة الاجل والعالية السيولة والتي لا تشمل الاسهم. و تتضمن ادوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات و الصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي المصري واتفاقيات إعادة الشراء وأندون الخزانة ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى طبقاً لما ورد بالسياسة الاستثمارية بتلك النشرة.

البنك منافق طلبات الشراء والاسترداد: بنك الاسكندرية مدير الاستثمار: شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار وهي الشركة المسئولة عن إدارة اصول والتزامات الصندوق، والمرخص لها من الهيئة برقم 71 بتاريخ 22/06/1995
مدير المحفظة: الشخص المسؤول لدى مدير الاستثمار عن ادارة استثمارات الصندوق.

شركة خدمات الادارة: شركة متخصصة تتولى احتساب صافي قيمة اصول صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة وعمليات تسجيل اصدار واسترداد وثائق استثمار الصناديق المفتوحة والمغلقة بالإضافة الى الاغراض الاجرى المنصوص عليها.

الاطراف ذوو العلاقة: الاطراف المرتبطة بنشاط صندوق الاستثمار ومنها على سبيل المثال: مدير الاستثمار ، أمين الحفظ ، البنك المودع لديه اموال الصندوق ، شركة خدمات الادارة ، الجهة التي يرخص لها ببيع واسترداد وثائق الاستثمار ، مراقبو الحسابات ، المستشار القانوني ، اعضاء مجلس الادارة او اي من المديرين التنفيذيين او كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى اي من الاطراف اعلاه ، اي مالك وثائق تتجاوز ملكيته (5%) من صافي قيمة اصول صندوق الاستثمار.

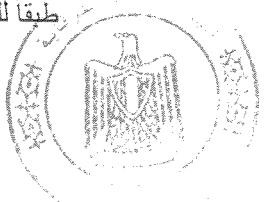
الاشخاص المرتبطة: الاشخاص الطبيعيون واي من اقاربهم حتى الدرجة الثانية، والأشخاص الاعتبارية والكيانات والاتحادات والروابط والتجمعات المالية المكونة من شخصين او اكثر التي تكون غالبية اسهمهم او حصص راس المال احدهم مملوكة مباشرة او بطريق غير مباشر للطرف الآخر او ان يكون مالكها شخصا واحدا. كما يعد من الاشخاص المرتبطة الاشخاص الخاضعون لسيطرة الفعلية لشخص اخر من الاشخاص المشار اليهم.

صناديق الاستثمار المرتبطة: صناديق استثمار يديرها مدير الاستثمار او اي من الاشخاص المرتبطة به.
المصاريف الادارية: هي كافة المصارييف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ويتم سدادها مقابل فواتير فعلية مثل مصاريف الاعلان والنشر ومصاريف الجهات الرقابية والجهات السيادية
العضو المستقل في لجنة الاشراف على الصندوق: هو الشخص الطبيعي من غير اعضاء مجلس الادارة او الادارة التنفيذية لشركة الصندوق وجميع مقدمي الخدمات للصندوق ولا يرتبط باى منهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وليس زوجا او من اقارب الدرجة الثانية لهؤلاء الاشخاص.
يوم العمل المصرفي: هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت وال العطلات الرسمية على أن يكون يوم عمل بكل البنوك.

سجل حملة الوثائق: سجل لدى شركة خدمات الادارة تدون فيه جميع بيانات حملة الوثائق ، وأي حركة شراء أو استرداد تمت على تلك الوثائق، وتكون شركة خدمات الادارة مسئولة عن تعديل السجل حسب ما يطرأ على بياناته من تغيرات.

أمين الحفظ: بنك الاسكندرية المرخص له بنشاط امناء الحفظ بالهيئة بتاريخ 7/6/1997 والذى تم التعاقد معه طبقاً للشروط المنصوص عليها بالمادة (38) من القانون 95/1992 والمادة (165) من اللائحة التنفيذية.

البند الثالث: مقدمة و أحكام عامة



- قام بنك الاسكندرية بإنشاء صندوق استثمار بنك الاسكندرية النقدى ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري بغرض استثمار الأموال المستثمرة فيه وفقاً للطريقة الموضحة في السياسة الاستثمارية بالبنك السابع من هذه النشرة ووفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

- قام البنك بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين مدير الاستثمار، شركة خدمات الادارة، أمين الحفظ، مراقبي الحسابات ويكون مسؤولاً عن التأكيد من تنفيذ القرارات كل منها.

- هذه النشرة هي دعوة للاكتتاب العام في وثائق استثمار الصندوق وتتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤهلة ومدير الاستثمار ومراقبي الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم دون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة.



- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحكومية و المنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر و على الاخص الاحكام الواردة بقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 و لاحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.
- ان الاكتتاب في او شراء وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة وقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار التي تم الافصاح عنها في البند الثامن من هذه النشرة.
- تلتزم لجنة الإشراف على اعمال الصندوق بتحديث نشرة الاكتتاب كل عام ، على انه في حالة تغير اي من البنود المذكورة في النشرة، فيجب اتخاذ الاجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال و لاحته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاحتياطاتها الواردة بالبند التاسع عشر بالنشرة على أن يتم اعتماد هذه التعديلات من الهيئة والإفصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.
- يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العنوانين الموضحة في نهاية هذه النشرة. في حالة نشوب أي خلاف فيما بين البنك ومدير الاستثمار او اي من المكتتبين و المستثمرين او المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، إذا لم تفلح الطرق الودية يكون عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الأقليمي للتحكيم التجاري الدولي على أن يكون القانون المطبق القانون المصري و تكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.

البند الرابع: تعريف و شكل الصندوق

اسم الصندوق: صندوق استثمار بنك الإسكندرية النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري.
 الجهة المؤسسة: بنك الإسكندرية
 الشكل القانوني للصندوق: احد الأنشطة المرخص لبنك الإسكندرية مزاولتها وفقاً لأحكام قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 و لاحته التنفيذية و بموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم 2/10875/87/2 بتاريخ 25/12/2005 و ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم 343 بتاريخ 26/2/2006 على انشاء الصندوق.
 نوع الصندوق: صندوق استثمار مفتوح للاستثمار في استثمارات سائلة قصيرة و متوسطة الأجل مثل السندات وأذون الخزانة والودائع البنكية وأي أوراق مالية أخرى، مقيدة في بورصة الأوراق المالية، أو الأوراق المالية التي تصدرها شركات قطاع الأعمال العام أو الخاص، سواء كانت ذات عائد ثابت أو متغير (فيما عدا الأسهم).
 مقر الصندوق: يكون مقر صندوق استثمار بنك الإسكندرية النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري 49 شارع قصر النيل - قسم عابدين - محافظة القاهرة.
 تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة: رقم 343 بتاريخ 26/2/2006
 تاريخ الموافقة الصادرة للصندوق من البنك المركزي: 25/12/2005
 تاريخ بدء مزاولة النشاط: يبدأ الصندوق نشاطه في اليوم التالي لغلق باب الاكتتاب.
 السنة المالية للصندوق: تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة الأولى المدة التي تنتهي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية.
 مدة الصندوق: 25 (خمسة وعشرون) عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله.
 القيمة الاسمية للوثيقة: 10 (عشرة) جنيهات مصرية.
 عملة الصندوق: العملة التي تصدر بها الوثائق هي الجنيه المصري وتعتمد على هذه العملة عند تقييم الأصول والخصوم وإعداد الميزانية والقوائم المالية، وكذلك عند الاكتتاب في وثائق الصندوق أو الاسترداد وعند التصفية.

موقع الصندوق الإلكتروني: www.alexbank.com



البند الخامس : مصادر أموال الصندوق و الوثائق المصدرة منه

ا- حجم الصندوق عند التأسيس:

حجم الصندوق عند التأسيس 200000000 جنية مصرى (مائتان مليون جنيه مصرى) مقسمة على 20000000 وثيقة و القيمة الأسمية للوثيقة 10 جنيه مصرى (عشرة جنيهات مصرية) و اكتتاب البنك فى عدد 1000000 وثيقة (مليون وثيقة) قيمتها 10 مليون جنيه و تم طرح الباقى و قدره 1900000 وثيقة للأكتتاب العام.

- وفقا لاحكام المادة (147) من اللائحة التنفيذية يجوز للصندوق تلقي طلبات اكتتاب في عدد يصل الى 50 مثل العدد المكتتب فيه من الجهة المؤسسة للصندوق والبالغ مليون وثيقة.
- ويجوز زيادة حجم الصندوق بعد الرجوع الى الهيئة مع مراعاة الالتزام بالحكم المادة 147 من لائحة القانون.

حجم الصندوق الحالى وفقا للمركز المالى في 31/12/2018 هو 1,352,770,163 جنيه مصرى

ب- احوال زيادة حجم الصندوق:

مع مراعاة الحد الأقصى لحجم الصندوق المشار إليه في المادة (147) في اللائحة التنفيذية يجوز زيادة حجم الصندوق بعد الحصول على موافقة الهيئة على زيادة القدر المكتتب فيه من الجهة المؤسسة في الصندوق.

ج- الحد الأدنى والأقصى نسبة ملكية الجهة المؤسسة للصندوق:

- ا عملا لأحكام المادة 142 من اللائحة التنفيذية - تحتفظ الجهة المؤسسة بنسبة 2% من اجمالي الوثائق المصدرة للصندوق ولا يجوز للجهة المؤسسة استرداد هذا المبلغ قبل انتهاء مدة الصندوق و في جميع الأحوال لا يجوز ان يقل القدر المكتتب فيه من الجهة المؤسسة في الصندوق عن مبلغ 5000000 جنيه مصرى (فقط خمسة مليون جنيه) او نسبة 2% من اجمالي الوثائق التي يصدرها الصندوق ايهما أكبر
- في حالة زيادة او خفض حجم الصندوق يحق للبنك زيادة او خفض حجم مساهمته فيه على الا تقل حصة مساهمته فيه في جميع الاحوال عن 5000000 جنيه مصرى (خمسة مليون جنيه) او 2% من قيمة الوثائق المصدرة ايهما أكبر.

البند السادس: هدف الصندوق



يهدف الصندوق إلى منح عائد تراكمي يومي وحق الاكتتاب والاسترداد اليومي للشركات والأفراد الذين يرغبون في استثمار فائض أموالهم لمدد قصيرة الأجل. ويستثمر الصندوق أمواله في استثمارات سائلة قصيرة ومتوسطة الأجل مثل السندات وأذون الخزانة والودائع البنكية وأي أوراق مالية أخرى، المقيدة في بورصة الأوراق المالية، أو الأوراق المالية التي تصدرها شركات قطاع الأعمال العام أو الخاص، سواء كانت ذات ثابت أو متغير (فيما عدا الأسهم)، ويدار بمعرفة خبراء في الاستثمار في أسواق النقد معتمدا على كافة الآليات التداول الموجودة في السوق.

البند السابع: السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق الهدف المشار إليه بالبند السادس من هذه النشرة و في سبيل تحقيق ذلك سوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه أموال الصندوق على النحو التالي:

أولاً: ضوابط عامة:

- ان تعمل ادارة الصندوق على تحقيق الاهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الاكتتاب.
- ان تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسق الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الاكتتاب.
- ان تأخذ قرارات الاستثمار مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر و عدم التركز.
- لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إفراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز استخدام اصول الصندوق في اي إجراء أو تصرف يؤدي الي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.

ح- يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الايداعات البنكية عن الفترة من تاريخ بداية الاكتتاب و حتى غلقه لصالح المكتتبين في الصندوق بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.

ثانياً: النسب الاستثمارية الخاصة بالصندوق:

يلترم مدير الاستثمار بالضوابط التالية عند استثمار أموال الصندوق:

- أ- قصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وعلى الاستثمار المقومة بالجنيه المصري
- ب- جواز الاحتفاظ بنسبة تصل حتى 100% من إجمالي استثمارات الصندوق في صورة مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية وفي حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري في حالة امكانية تحقيق أقصى عائد ممكن حال زيادة أسعار العائد على الودائع عن باقي الأدوات المتاحة في السوق. وذلك ما لم توجد فرص استثمارية أخرى يتم الاستثمار فيها.
- ت- جواز الاستثمار في شراء أدون الخزانة المصرية بنسبة تصل حتى 100% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- ث- جواز الاستثمار في شراء الشهادات التي يصدرها البنك المركزي المصري بنسبة تصل حتى 100% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- ج- إلا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية وسندات الشركات وصكوك التمويل مجتمعين عن 49% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- ح- إلا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات أو/وصكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الإنتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة (BBB) عن 20% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- خ- جواز الاستثمار في صناديق الاستثمار المثلية بحد أقصى 30% من إجمالي استثمارات الصندوق
- د- إلا يزيد نسبة ما يستثمر في اتفاقيات إعادة الشراء عن 40% من إجمالي الأموال المستثمرة في الصندوق.
- ذ- إلا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء شهادات الادخار البنكية على 60% من الأموال المستثمرة في الصندوق. وفي حالة ارتفاع نسبة العائد على شهادات الادخار البنكية عن نسبة العائد على الأدوات الأخرى يجوز لمدير الاستثمار تعديل هذه النسبة لتخفيض مخاطر الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر السداد المعجل.

ثالثاً: ضوابط قانونية وفقاً لأحكام المادة (174) والمادة (177) من اللائحة التنفيذية:

- أ- إلا يزيد الحد الأقصى لمده أي استثمار من استثمارات الصندوق على 396 يوماً.
- ب- أن يكون الحد الأقصى للتوسط المرجح لمده استحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائه وخمسون يوماً.
- ت- أن يتم تنويع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الإستثمارات في أي إصدار على 10% من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك بإثناء الأوراق المالية الحكومية.
- ث- فيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية يتعين أن لا يقل التصنيف الإنتماني لأدوات الدين المستثمر فيها عن الحد الأدنى المقبول (وهو- BBB حالياً)
- ج- إلا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15% من صافي أصول الصندوق وبما لا يتجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.
- ح- إلا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق إستثمار في صندوق آخر على ٢٠ % من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- خ- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من أموال الصندوق.
- د- عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على 15% من حجم التعامل اليومي للصندوق أو تنفيذ عمليات اقتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.

البند الثامن: المخاطر



مفهوم المخاطر المرتبطة بالاستثمار وأنواعها:

تجدر الاشارة الى ان طبيعة استثمارات الصندوق النوى منخفضة المخاطر وعليه يجب على المستثمر ان يدرك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع من استثمارات الصندوق و المخاطر المنخفضة التي تواجه تلك الاستثمارات و فيما يلى اهم المخاطر التي قد يتعرض لها الصندوق و اهم السياسات و الاجراءات التي ستتبعها مدير الاستثمار لمواجهة تلك المخاطر

أ. المخاطر المنتظمة/ مخاطر السوق:

هي المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة لعدة عوامل من بينها الظروف الاقتصادية والسياسية ، وسيتم تخفيف أثرها عن طريق قيام مدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات والتحليلات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية للسوق

بـ. المخاطر غير المنتظمة:

هي المخاطر التي تنتج من حدث غير متوقع في احدى القطاعات وقد يؤثر سلبا على اداء تلك القطاعات و هذه المخاطر يمكن تجنبها بتنوع الأوراق المستثمر فيها و عدم التركيز في قطاع واحد

تـ. مخاطر أسعار الفائدة:

هي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء . سوف يتم التحوط لها عن طريق تنويع الأصول المستثمرة بين أدوات الدخل الثابت ذات العائد الثابت وأدوات الدخل الثابت ذات العائد المتغير الى الحد الذي يتلاءم مع درجة المخاطرة المطلوبة ، بالإضافة الى اتباع الادارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الاستفادة منها .

ثـ. مخاطر تقلبات سعر الصرف :

هي المخاطر الخاصة بالاستثمارات بالعملات الأجنبية ويتحقق عند انخفاض أسعار صرف تلك العملات أمام الجنيه المصري ، وحيث أن عملة الصندوق هي الجنيه المصري ، وتقصر استثماراته على السوق المحلي فان تعرض الصندوق لتلك المخاطر محدود.

جـ. مخاطر الائتمان:

هي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة مصدر السندات على سداد القيمة الاستردادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تاريخ استحقاقها ، ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة للسندات وتوزع الاستثمارات على القطاعات المختلفة ، بالإضافة الى التأكيد من الملاعة المالية للشركات وحصولها على تصنيف ائتماني بالحد الأدنى المقبول من قبل الهيئة والصادر من احدى شركات التصنيف الائتمانى المعتمدة من قبلها .

حـ. مخاطر التضخم:

وتعمل أيضاً بمخاطر قوة الشراء ويعنى ذلك أن التضخم يؤثر على العائد العام لأدوات الاستثمار فإذا كان عائد الاستثمار أقل من معدل التضخم فيعني ذلك أن مال المستثمر سي فقد قوته الشرائية مع مرور الزمن ولذلك لا بد من التأكيد أن متوسط عائد الاستثمار يكون أعلى من معدل التضخم على أقل الأحوال . و حيث أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات و تقييم أدوات الاستثمار فإنه أكثر قدرة على تقييم تلك الأدوات التي تدر على الصندوق أعلى عائد ممكن.

خـ. مخاطر السيولة:

هي مخاطر التي تنتج عن عدم تمكן الصندوق من تسليم أي من استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقد نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسليمه ، ونظراً لطبيعة استثمارات الصندوق ذات الأجل القصيرة و المتوسطة فسوف يتم التعامل مع هذا الخطير عن طريق تنويع الاستثمارات والاحتفاظ بنسبة من الأموال المستثمرة في الصندوق في صورة استثمارات عالية السيولة كما هو محدد بالسياسة الاستثمارية للصندوق .

دـ. مخاطر عدم التنويع والتركيز:

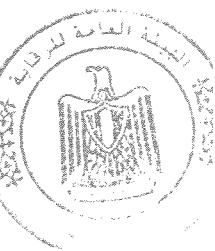
و هي المخاطر التي تنتج عن تركيز الاستثمار في أدوات استثمارية محدودة غير متنوعة مما يؤدي إلى عدم تحقيق التوازن بين المخاطر والعائد . و يقوم مدير الاستثمار بالتأتي على هذه المخاطرة عن طريق تخصيص أمواله في استثمارات متنوعة بطريقة تؤدي إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والعائد مما يؤدي إلى قدر كبير من الاستقرار في العائد

ذـ. مخاطر المعلومات:

هي المخاطر الناشئة عن عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات ، اما لعدم الشفافية او عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر ، وحيث أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراسة عن السوق وأدوات الاستثمار المتاحة فهو قادر على تقييم وتوقع أداء الشركات ، بالإضافة إلى الاطلاع على البحوث عن الحالة الاقتصادية وحالة الشركات بحيث يقادى القرارات الخاطئة وتجنب مخاطر المعلومات .

رـ. مخاطر الارتباط:

وهي المخاطر التي تترتب على الاستثمار في الأوراق المالية المترابطة و التي يتأثر أدائها بنفس العوامل و لذلك يجب أن يكون مدير الاستثمار على دراية كاملة بالأوراق المالية المترابطة و يقوم بالاستثمار في الأوراق المالية غير المترابطة لكي يقلل من تلك المخاطر . و من خلال السياسة الاستثمارية الخاصة بالصندوق وقيود الاستثمار التي يتبعها يتضح كيفية اعتماد مدير الاستثمار على سياسة التنويع لتقليل مخاطر الارتباط.



٣٣

ز- مخاطر السداد المعجل:

هي مخاطر استدعاء جزء أو كل السندات وسدادها قبل موعد استحقاقها وذلك نتيجة للتغير سعر الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط المصدر نفسه ، وسيتم تجنبها عن طريق المتابعة الشطة لاستثمارات الصندوق كما أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة سلفاً بنشرات اكتتاب عند الاستثمار في سندات تحمل هذه الخاصية

س- مخاطر تغير اللوائح والقوانين:

هي المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الاستثمارات ، وسيتم مواجهتها من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والاستفادة من أثارها الإيجابية لصالح الأداء الاستثماري .

ش- مخاطر تقييم الاستثمارات:

حيث أن الاستثمارات تقييم على أساس القيمة السوقية أو على آخر سعر تداول ، فإن ذلك قد يتسبب في بعض الخسائر للمستثمر بسبب التفاوت الذي قد يحدث بين القيمة السوقية للأداة الاستثمارية والقيمة العادلة لها خصوصاً في حالة تقييم الأدوات الاستثمارية التي لا تتمتع بسيولة مرتفعة ، ولذلك قد لا يعكس آخر سعر تداول القيمة العادلة للأداة الاستثمار ، وحيث أن مدير الاستثمار سوف يقوم بالاستثمار في أدوات استثمارية مرتفعة السيولة يتم التداول عليها بشكل يومي أو شبه يومي فهو بذلك يقوم بتنقيل مخاطر التقييم

ص- مخاطر حالات ظروف القاهرة او الظروف الاستثمارية: و هي تتمثل في حدوث اضطرابات سياسية او غيرها بالبلاد و بدرجة قد تؤدي الى ايقاف التداول في سوق الوراق المالية وكذلك بالقطاع المصرفي المستثمر فيه، ذلك قد يؤدي الى الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد او الاسترداد الجزئي طبقاً لاحكام المادة (159) من لائحة القانون 1992/95 وهو نوع من المخاطر التي لا تزول الا بعد زوال اسبابها.

ض- مخاطر الاستثمار:

من حق مدير الاستثمار تكوين مخصصات تظهر ضمن بنود الأصول مثل المدفوعات المقدمة حيث يتم خصم قيمة الالهالك خلال مدة السند المحافظة حتى تاريخ الاستحقاق من حق مدير الاستثمار تكوين مخصصات تظهر ضمن بند الخصوم و ذلك لمواجهة أي تغيرات غير متوقعة او تنفيذ بأسعار غير واقعية للأوراق المالية و السندات يكون لها تأثير على سعر الورقة بنسبة كبيرة من حق مدير الاستثمار تكوين مخصصات اضمحلال لقيم الأصول المالية تحدد بمقدار الخسارة التي تحدث بسبب الفرق بين التكفة الدفترية و القيمة الحالية للإصل.

مميزات الصناديق الاستثمارية :

• التنويع والتركيز :

ليس بمقدور المستثمر الفرد تخصيص أمواله في استثمارات متنوعة بطريقة تؤدي إلى تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد إذا كانت تلك الأموال صغيرة الحجم. ولذلك توفر صناديق الاستثمار التي تجمع فيها الأموال الكثيرة الفرصة له في الاستفادة من مزايا التنويع وتؤدي عملية التنويع المذكورة إلى قدر كبير من الاستقرار في العائد ~~والحماية لرأس المال~~

• الإدارة المتخصصة:

يمكن للصندوق الاستثماري توظيف المهارات العالمية من المتخصصين ذوي الخبرات الطويلة والقدرات المتميزة في مجال إدارة الأموال نظراً للحجم الكبير للصندوق. هذا المستوى من الإدارة ليس بمقدور صغار المدخرين الحصول عليه إلا من خلال الصناديق الاستثمارية التي تجمع مدخراتهم الصغيرة حتى تصبح ذات حجم كبير يمكن من الإنفاق على مثل ذلك المستوى من الخبرات .

• السيولة:

تتطلب دراسات كثيرة على أن السيولة تعد أكثر العناصر أهمية بالنسبة لصغار المدخرين. ولا ريب أن الاستثمار المباشر وكذلك الفرص التي توفرها البنوك التجارية في الحسابات الآجلة هي أقل سيولة من الصناديق الاستثمارية المفتوحة وفي كثير من الأحيان أقل منها عادةً. ومن جهة أخرى فإن السيولة بالنسبة للحجم الصغير من الاستثمار ربما تكون عالية التكاليف حتى عند التوظيف في أدوات الاستثمار ويعود ذلك للرسوم التي تتضمنها عمليات البيع والشراء مثل رسوم التسجيل وأجور السمسرة. ولذلك يمكن القول أن صناديق الاستثمار توفر سيولة عالية بتكليف متدنية للمستثمرين لا يمكن لهم الحصول عليها من خلال الاستثمار المباشر.



البند التاسع : الأفصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لأحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق واستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق طبقاً لضوابط ووسائل النشر المعتمدة من الهيئة كل فيما يخصه، وعلى الأخص ما يلي:

أولاً: تلتزم شركات خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:

- صافي قيمة أصول شركة الصندوق.
- عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الاسترشادية (إن وجدت).
- بيان بأي توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمها لحملة الوثائق.

ثانياً: يلتزم مدير الاستثمار بالافصاحات التالية:

- الإفصاح الفوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في أحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية، كما يلتزم بان يتبع بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها

- الإفصاح بالبيانات المتممة للقوائم المالية الربع سنوية عن:

- استثمارات الصندوق في الصناديق النقدية المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى مصدرة عن مجموعة مرتبطة بمدير الاستثمار.
- حجم استثمارات الصندوق الموجه نحو الأوعية الادخارية المصرفية بالبنك المؤسس أو أي من البنوك الأخرى ذوي العلاقة.
- كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة.
- الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.

- الإفصاح بشكل سنوي لجامعة حملة الوثائق عن أي تغير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.

يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه على وثائق الصندوق وتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية الخاصة بشركة هيرميس لإدارة الصناديق.

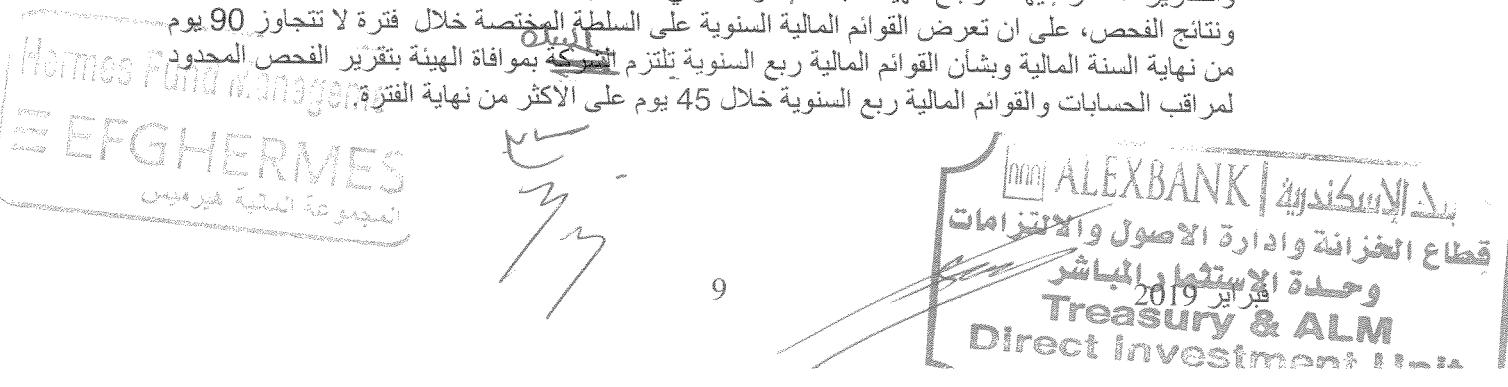
ثالثاً: يجب على لجنة الإشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

أ- تقارير ربع سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي يعدها مدير الاستثمار، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.

ب- القوائم المالية (التي أعدها مدير الاستثمار) مرتفقاً بها تقرير لجنة الإشراف على الصندوق ومراقباً حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الجهة المشئولة للصندوق ، ولللجنة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها ، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق بمخالfeاتها لإعادة النظر فيها بما يتنفق ونتائج الفحص، على ان تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية ويشأن القوائم المالية ربع السنوية تلتزم ~~بتقديمها~~ بموفاقة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية ربع السنوية خلال 45 يوم على الأكثر من نهاية الفترة.



٢٣



رابعاً: الأفصاح عن أسعار الوثائق:

- الإعلان يوميا داخل الجهات متلقية طلبات الشراء والاسترداد على أساس إقبال آخر يوم تقييم، بالإضافة إلى إمكانية الاستعلام (الخط الساخن 19033 - أو الموقع الإلكتروني www.alexbank.com لهذه الجهات أو للجهة المؤسسة
- النشر يوم الأحد من كل أسبوع بأحد الصحف الرسمية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر

خامساً/ نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

- يلتزم البنك بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية
- يلتزم البنك بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية

سادساً/ المراقب الداخلي:

موافقة الهيئة ببيان أسبوعي على أن يشمل تقرير بما يلي:

- ١- مدى التزام مدير الاستثمار بالقانون والأنظمة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفرع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/95

٢- اقرار بمدى التزام مدير الاستثمار بالسياسة الاستثمارية لكل صندوق يتولى ادارته، مع بيان مخالفه القيد الاستثمارية لأي من تلك الصناديق اذا لم يقم مدير الاستثمار بازالة اسباب المخالفه خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.

٣- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والاجراء المتتخذ بشأنها.

البند العاشر: نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

المستثمرون المستهدفوون لصناديق النقد هم الذين توفر لديهم السيولة النقدية و لكن تتقصهم الخبرة والدرأة او ليس لديهم الوقت الكافي لتشغيل تلك السيولة على المدى القصير في أدوات استثمار تمنحهم عائداً جيداً. وبناء على ذلك تكون فكرة صناديق النقد في قيام عدد من صغار المستثمرين بتجميع أموالهم لكي تستثمر في أسواق النقد بواسطة مؤسسات متخصصة بعرض تحقيق مزايا لا يمكن لهم تحقيقها منفردين، فخبرة مدير الاستثمار ومتابعتهم للتطورات التي تتأثر بها أسواق النقد تضمن تحقيق عوائد أعلى مما لو قام المستثمر غير المترغب وغير المتخصص باستثمار أمواله بنفسه.

البند الحادي عشر: أصول الصندوق وامساك السجلات

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة:

طبقاً للمادة 176 من اللائحة التنفيذية تكون أموال الصندوق و استثماراته و انشطته مستقلة و مفرزة عن اموال الجهة المؤسسة، وتفرد لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.

أصول الصندوق: لا يوجد اي اصول استثمارية لدى الصندوق قبل البدء الفعلى في النشاط ما عدا المبلغ المجنوب وهو القدر المكتتب فيه من قبل الجهة المؤسسة في الصندوق.

الرجوع الى اصول صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة للصندوق أو بديرها مدير الاستثمار: لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق الى اصول صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو البنك الموزع أو بديرها مصر الاستثمار. وفي حالة قيام الصندوق بالاستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على اصول هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالالتزاماته تجاه الصندوق و يكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الاحكام والقوانين المنظمة لذلك.

HERMES
هيرمس
البنك المركزي المصري

٣٣

حقوق صاحب الوثيقة وورثته ودانتيه على أصول الصندوق : لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دانتيهم طلب تخصيص أو تجنب أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق احتصاص عليها.

امساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

أ- يتولى متلقي الاكتتاب و الذي يتولى عمليات الشراء والاسترداد ، امساك سجلات الالكترونية بثبت فيها ملكية وثائق الصناديق

ب- ويلتزم متلقي الاكتتاب و الذي يتولى عمليات الشراء والاسترداد بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقا لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الالكترونية التي تعتمدها الهيئة.

ت- ويقوم متلقي الاكتتاب بموافقة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الرابط الآلي بالبيانات الخاصة بالمكتتبين و المشترين و مستردي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية.

ث- ويقوم متلقي الاكتتاب بموافقة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والاسترداد.

ج- وتلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للواثائق المثبتة فيه

ح- وللهايئة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقا لأحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة تنفيذا لها.

خ- يحتفظ مدير الاستثمار بالدفاتر المحاسبية المتعلقة بنشاط الصندوق والتي تخضع جميعها إلى الفحص من قبل مراقب حسابات الصندوق في نهاية كل فترة مالية ربع سنوية.

البند الثاني عشر: الجهة المؤسسة للصندوق والشراف على الصندوق

اسم الجهة المؤسسة: بنك الأسكندرية

الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية

التأشير بالسجل التجاري: سجل تجاري رقم 96029

مدة الجهة المؤسسة: 25 سنة تبدأ من 16/4/2007

هيكل المساهمين:

مجموعة انتيسا سان باولو : %70.25

مؤسسة التمويل الدولية IFC : %9.75

الحكومة المصرية : %20

أعضاء مجلس الإدارة:

دانتي كمبونى - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

ايلينا بربينو - نائب رئيس مجلس الإدارة

ادواردو بومبيري - عضو تنفيذى

جيوفاني برجماني - عضو غير تنفيذى

عاطر حنوره - عضو غير تنفيذى ممثل عن الحكومة المال العام

بنك الاسكندرية ياهاب محمد حسنين بو غيشان عضو غير تنفيذى ممثل عن وزارة المالية

قطاع الخزانة والإدارة الأصول والالتزامات
وحدة الاستثمار المباشر
Treasury & ALM
Direct Investment Unit

33

التعريف بالجهة المؤسسة للصندوق:

تأسس بنك الإسكندرية و هو شركة مساهمة مصرية، مقره الرئيسي 49 شارع قصر النيل – قسم عابدين – محافظة القاهرة، مسجل لدى البنك المركزي المصري و مسجل بسجل تجاري رقم 96029، بصفة البنك مؤسس صندوق استثمار طبقاً لأحكام قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية.

بعد بنك الإسكندرية البنك المؤسس للصندوق بنك الإسكندرية الأول و الثاني و الثالث والذي تقوم بإدارتهم شركة هير ميس لإدارة صناديق الاستثمار.

و تتضمن التزامات البنك ما يلي:

أ- يلتزم البنك بأن يحتفظ طرفه بحسابات مستقلة للصندوق و أن يمسك الدفاتر و السجلات الازمة لحسن ممارسة نشاط الصندوق.

ب- يلتزم البنك بأن يحفظ لديه الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق بعض أو كل من أمواله.

ت- يلتزم البنك بتسويق الوثائق التي يصدرها الصندوق لعملائه من المؤسسات و الشركات و الأفراد.

ث- يلتزم البنك بإدارة سجل حملة الوثائق .

ج- يلتزم البنك بالإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروعه داخل جمهورية مصر العربية على أن يوضح في هذه الإعلانات المزايا النسبية التي تحفز العملاء على شراء وثائق الصندوق.

ح- يلتزم البنك بنشر آخر سعر استرداد للوثائق مرة كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار على أن تضاف مصاريف الإعلان للمصاريف الإجمالية للصندوق بالإضافة إلى الإعلان عنها يومياً في جميع فروع بنك الإسكندرية.

خ- يلتزم البنك بأن يعامل الصندوق معاملة العميل الأولى بالرعاية عند إفراضه الأموال التي يحتاج إليها في ضوء المسموح به قانوناً.

د- يلتزم البنك بأن تكون أموال الصندوق و استثماراته و أنشطته مفرزة عن أموال البنك و على البنك أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء و عليه إمساك الدفاتر و السجلات الازمة لممارسة نشاط الصندوق.

ذ- ويختص مجلس إدارة البنك باختصاصات الجمعية العامة (العادية وغير العادية) للصندوق والتي من بينها التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات للصندوق وقواعد توزيع الارباح وتشكيل لجنة الاشراف ، وكذا التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفيتها او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدة. ولا يجوز لمجلس إدارة البنك اتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار او تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق وبحضر مثل جماعة حملة الوثائق اجتماعات الجمعية العامة ولا يكون له صوت معدود

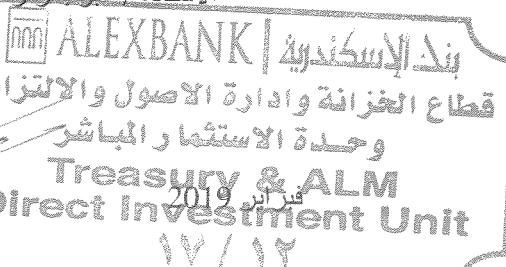
لجنة الإشراف على الصندوق:

طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، قام مجلس إدارة الجهة المؤسسة بتعيين لجنة إشراف للصندوق تتواافق في أعضائها الشروط القانونية الازمة طبقاً للمادة (163) من ذات اللائحة على النحو التالي:

الأفصاح عن :

الاعضاء المستقلين

- الاستاذ/ جمال حسين
- الاستاذ/ رفيق مفتاح
- الاستاذ / صلاح الصواف
- الاستاذة / آنيك راشد



الأطراف ذوي العلاقة

- الاستاذ/ فتحى عبد الحليم محمود – بنك الاسكندرية
- بالاضافة لامين السر من بنك الاسكندرية الاستاذ/ محمد يوسف

بيان بصناديق الاستثمار الاخرى التي يشرف عليها اي عضو وضوابط منع تعارض المصالح

- تشرف ذات اللجنة على صندوقى بنك الاسكندرية الاول والثالث وبذلك يقر كافة اعضاء لجنة الاشراف ومجلس ادارة الجهة المؤسسة الذى قرر تعين سيادتهم بتوافق الشروط الواردة بالمادة (163) من اللائحة التنفيذية على السادة اعضاء لجنة الاشراف.

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

أ- تعين مدير الاستثمار والتتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئولياته وعزله على ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الإكتتاب وأحكام هذه اللائحة.

ب- تعين شركة خدمات الإدارة والتتأكد من تنفيذه لالتزاماتها ومسئولياتها.

ت- تعين أمين الحفظ.

ث- الموافقة على نشرة الإكتتاب في وثائق الصندوق وأى تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.

ج- الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق.

ح- التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.

خ- تعين مراقبى حسابات شركة الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.

د- متابعة أعمال المراقب الداخلى لمدير الاستثمار والمجتمع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

ذ- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بـاستثمارات الصندوق وعواohnها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.

ر- التتأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوى العلاقة.

ز- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدتها مدير الاستثمار مرافقاً بها تقرير مراقبى الحسابات.

س- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات ايقاف الاسترداد وفقاً للمادة (١٥٩) من هذه اللائحة.

ر- وضع الإجراءات الواجب اتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوى العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات الازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

37



البند الثالث عشر: الجهة المسئولة عن تلقي طلبات الشراء والاسترداد

تقوم الجهة المؤسسة بنك الاسكندرية وهو احد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات بالالتزام بما يلى :

- توفير الرابط الالى بينه وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة (المادة 158)
- الالتزام بالاعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية
- الالتزام بتلقي طلبات الشراء والبيع على ان يتم تنفيذ تلك الطلبات على اساس الشروط المشار اليها بالبند العشرون من هذه النشرة والخاص بالشراء والاسترداد.
- الالتزام بموافقة شركة خدمات الادارة و مدير الاستثمار ببيان عن كافة طلبات الشراء و الاسترداد في نهاية كل يوم عمل مصري.
- الالتزام بالاعلان عن صافي قيمة الوثيقة يوميا بكافة الفروع على اساس اقفال اليوم السابق طبقا للقيمة المحسوبة من شركة خدمات الادارة.

البند الرابع عشر: مراقبى حسابات الصندوق

طبقا لاحكام المادة (168) من اللائحة التنفيذية ، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على ان يكونا مستقلين عن بعضهما وعن كل من مدير الاستثمار وأى من الأطراف ذوى العلاقة بالصندوق، وبناءا عليه فقد تم تعين كل من:

السيد/ حسام محمد حسني

مكتب: محمد علي سليمان وشركاه

المقيد بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (262)

العنوان: 26 شارع شريف - عمارة الایموبيليا - القاهرة

تلفون: 023935565

اسم الصندوق الآخر الذي يتولى مراجعته: صندوق استثمار (الوفاق) ذو العائد الدورى التراكمي

السيد/ صلاح محمد محمد ابراهيم

مكتب: دكتور صلاح الشرقاوى وشركاه

المقيد بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (320)

العنوان: 24 ب أنور المفتى- القاهرة

تلفون: - 24029670

اسم الصندوق الآخر الذي يتولى مراجعته: صندوق الاستثمار الثالث لبنك الشركة المصرية الدولية

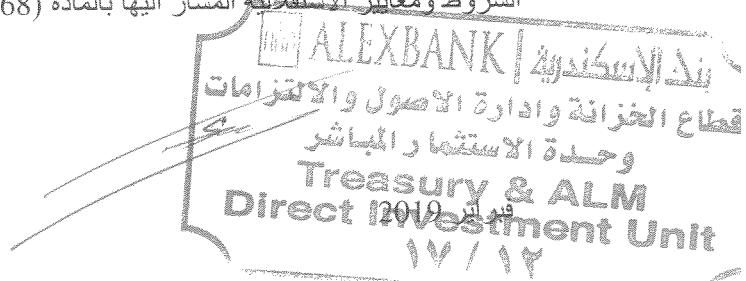
و يكون لكل من مراقبى الحسابات حق الاطلاع على دفاتر الصندوق و طلب البيانات و تحقيق الموجودات والالتزامات منفردين. ويقر كل منهما وكذا لجنة الاشراف على الصندوق المسئولة عن تعينهما باستيفانهما لكافه الشروط ومعابر الاستقلالية المشار اليها بالمادة (168) من اللائحة.

Hermes Fund Management

EFGH HERMES
البنك العربي للتمويل

٣٣

14



الترامات مراقبى الصندوق:

- يلتزم مراقباً حسابات الصندوق بمراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الرابع الاول من السنة المالية التالية مرفقاً بها تقريراً عن نتيجة مراجعتها موضحاً به اوجه الخلاف بينهما ان وجد ويلتزم كل مراقب على حدي بيان بعد تقريره سنوياً (خطاب الادارة) يتضمن التنازع والمخالheatations التي انتهت إليها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.

يلتزم مراقباً حسابات الصندوق باجراء فحص دوري محدود كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق و التقارير السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله عن هذه الفترة ويتبع أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي اجرانها، و هذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشياً مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.

يلتزم مراقباً الحسابات بإجراء فحص شامل على القوائم المالية السنوية ونصف السنوية واعداد تقرير ينطليق المراجعة مبيناً عما اذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير

ويكون لكل من مراقبى الحسابات الحق فى الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات منفردين و مع ذلك يجب ان يقوموا بتقديم تقريراً موحداً و فى حالة الاختلاف فيما بينهما يتم توضيح اوجه الخلاف و وجهه نظر كل منها.

البند الخامس عشر: مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب ان يعهد الصندوق بادارة نشاطه الى جهة ذات خبرة في ادارة صناديق الاستثمار فقد عهدت الجهة المؤسسة بادارة الصندوق الى الشركة التالية:

الاسم: شركة هيرمس لادارة صناديق الاستثمار.
مقر الشركة: مبني رقم ب 129، المرحلة الثالثة القرية الذكية - الكيلو 28 طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي.

الصاديق اهـ هرى الى سوى ادارته
تولى الشركة إدارة ثمانية عشر صندوق استثمار محلي آخر وهم صندوق استثمار بنك كريدي اجريكول مصر الأول، وصندوق استثمار بنك كريدي اجريكول مصر الثاني، وصندوق الاستثمار الأول لبنك الرئيسي للتنمية والاتصال الزراعي (الماسي)، وصندوق استثمار بنك القاهرة الأول، وصندوق استثمار البنك المصري الخليجي ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري، وصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري ذو العائد الدوري، وصندوق استثمار بنك البركة مصر ذو العائد الدوري، وصندوق استثمار بنك عودة النقدى بالجنيه المصري، وصندوق استثمار بنك اليومي التراكمي (شمار)، وصندوق استثمار بنك كريدي اجريكول التقدى، وصندوق استثمار بنك الاستثمار العربى النقدى، وصندوق استثمار بنك الاسكندرية للاستثمار فى أدوات الدخل الثابت ذو العائد ربع السنوى، وصندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثالث ذو العائد الدوري و صندوق اتش اس بي سي مصر النقدى، و صندوق استثمار بنك الأهلي المتحد (الفأ) و صندوق استثمار البنك الأهلي المتحد (ثروة) و صندوق بنك الامارات دبي الوطنى (مزيد).

بيان ياسماء مساهمي الشركة و النسبة التي يمتلكها كل منهم:

%89.95	المجموعة المالية هيرميس القابضة - مصر
%9.09	اى.اف.جي. هيرميس ادفيزورى - بريطانيا
%0.96	ا. اف. ج. هير ميس فلينتشال مانجمنت ايجيت - بريطانيا

بيان باسماء أعضاء مجلس الإدارة:

السيد / أحمد حسن ثابت - عضو مجلس الإدارة
السيد/ حسام يوسف محمود حسن - عضو مجلس الإدارة مستقل
السيد/ عبد الودود حنفي محمود - عضو مجلس الإدارة مستقل

المراقب الداخلي لمدير الاستثمار ومهامه:

السيدة / ماريان ميلاد.

وطبقاً للمادة (24/183) من الباب الثاني من لائحة قانون سوق رأس المال الصادر برقم 1992/95، يتلزم المراقب الداخلي بما يلي :

- الاحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء المتعلقة بأعمال الصندوق وبما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهه هذه الشكاوى مع اخطار الهيئة بالشكوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها
- اخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها ، أو مخالفة نظم الرقابة بالصندوق ، وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق وذلك إذ لم يتم مدير الاستثمار بزيارة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

مدير المحفظة:

تم تعيين الاستاذ/ يحيى عبد اللطيف كمدير للصندوق، وقد انضم السيد يحيى عبد اللطيف للشركة في عام 2006 حيث يقوم بإدارة وهيكلة صناديق استثمار السيولة النقدية التي تتولى الشركة إدارتها. يعمل السيد يحيى عبد اللطيف على التحليل اليومي للمؤشرات الاقتصادية المختلفة ومتغيرات السوق بالإضافة إلى أسواق النقد بالسوق المصري. حاصل على درجة بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة Middlesex البريطانية في عام 2006 وحاصل على شهادة Investment Banking من المجموعة المالية هيرميس بالتعاون مع المؤسسة البريطانية

DC Gardner

الافصاح عن مدى استقلالية مدير الاستثمار عن الصندوق والأطراف ذات العلاقة:

لا يحفظ مدير الاستثمار بآلية استثمارات في الصندوق كما أنه ليس مساهماً بأي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق وليس عضواً بمجلس إدارة أي منهم.

آليات اتخاذ قرار الاستثمار:

يعتمد مدير الاستثمار في اختياراته الاستثمارية على التحليل الأساسي للقطاعات والاقتصاد، مع التركيز على تحديد المخاطر عن طريق التحليل النشط للأدوات الاستثمارية، وذلك من خلال اجتماعات دورية مع إدارات الشركات والجهات الحكومية وتحليل القطاعات والاقتصاد بشكل عام وعقد لجان استثمار دورية لاتخاذ قرارات الاستثمار. ويستكمل النطاق عن طريق تحليل الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تحليل ظروف ومعطيات السوق.

تاريخ العقد المحرر بين الصندوق ومدير الاستثمار: 20/2/2006 لمدة ثلاثة سنوات ويتم تجديده لمدد مماثلة

الالتزامات القانونية على مدير الاستثمار:

على مدير الاستثمار الالتزام بكل القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، وعلى الأخص ما يلي :

أ- التحرى عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.

ب- مراعاة الالتزام بضوابط الافصاح عن أية أحداث جوهريّة بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله .

ت- الاحتفاظ بسجلات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارته.

بنـد الإسكندرية | ALEXBANK | بنـد الإسكندرية وإدارة الأصول والضرائب اللازمة لمباشرة نشاطه.

جـ- اعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقدمها لمجلس إدارة شركة الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقبى حسابات الصندوق المقيدين بالسجل المعد لذلك بالهيئة.

ح- اختار كل من الهيئة ولجنة الاتساع على اعمال الصندوق باى تجاوز لحدود او ضوابط السياسة الاستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وازالة اسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الاستثمار ان يطلب من الهيئة مد هذه المهلة فى حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.

خـ- موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج اعماله ومركزه المالي.

الالتزامات مدير الاستثمار وفقاً لعقد الادارة:

- أ- يلتزم مدير الاستثمار ببذل عناء الرجل الحريص في توزيع الصفقات التي تتم من خلال السوق على الصناديق التي يتولى إدارتها بطريقة عادلة.

ب- يلتزم مدير الاستثمار بتمكن مراقبي حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر و المستندات الخاصة بأموال الصندوق المستثمرة، كما يلتزم بموافاتهم بالبيانات و الإيضاحات التي يطلوبونها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ طلبهم لها.

ت- يلتزم مدير الاستثمار بتوزيع و تنويع الاستثمارات داخل الصندوق و ذلك لتوزيع المخاطر و بما يكفل تحقيق الجدوى أو الأهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.

ث- يلتزم مدير الاستثمار بعدم مزاولة أي أعمال مصرفيه باسم الصندوق، و بصفة خاصة لا يجوز له إقراض الغير أو كفالته في الوفاء بديونه.

ج- يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مبادئ الأمانة و حسن النية و الشفافية في تعاملاته باسم الصندوق و لحسابه.

ح- يلتزم مدير الاستثمار بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية ببيانات كافية عن الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها طبقاً لقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.

خ- يلتزم مدير الاستثمار يومياً بابداع المبالغ المطلوبة لموافقة طلبات الاسترداد في حساب الصندوق لدى بنك الإسكندرية.

د- يلتزم مدير الاستثمار بعدم إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة عن الأموال المستثمرة في الصندوق، كما يلتزم بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة باستثمارات الصندوق و عدم إفشائها إلى الغير و ذلك فيما عدا المعلومات التي تتطلبها الهيئة العامة للرقابة المالية و الجهات الرقابية أو القضايانية طبقاً لأحكام القانون.

ذ- يلتزم مدير الاستثمار بموافقة البنك بتقارير نصف سنوية عن أداء السوق و أداء الصندوق.

ر- يجوز لمدير الاستثمار أن يفترض من بنك الإسكندرية بأفضل سعر فائدة متاح لعملاء البنك باسم الصندوق بشرط لا تجاوز قيمة القرض نسبة 10% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت الافتراض و ذلك لمواجهة الاستردادات اليومية و يشترط أن يكون القرض قصير الأجل لا تزيد مدته على 12 شهر، و يجوز للمجوز إلى الأقران من أحد البنوك الأخرى غير البنك المفضى بعد اخذ موافقة بنك الإسكندرية المعنفة كالتالي:

ز- يجوز لمدير الاستثمار أن يربط و يفك الودائع البنكية و يفتح و يغلق الحسابات و يشتري و بيع شهادات الآذخار وأذون الخزانة و سكوك التمويل و السندات باسم الصندوق لدى بنك الإسكندرية أو لدى أي بنك آخر خاضع لإشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التصرف أو التعامل على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة من مدير الاستثمار.

س- يلتزم مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية الرابع سنوية والنصف سنوية والسنوية الخاصة بالصندوق.

- يحظر على مدير الاستثمار القيام بجمع الاعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه كما يحظر

على مدير الاستثمار أيضا الآتي:

- أ- جميع الاعمال المحظورة على الصندوق الذي يديره
ب- استثمار اموال الصندوق في وثائق صندوق آخر تقوم على ادارته شركة هيرمس لادارة صناديق الاستثمار،
إلا في حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد..

أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير
خاضعة لسلطة رقابة مماثلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تضعها الهيئة.



الاستثمار المباشر لقطاع الخزانة وإدارة الأصول وآلياته وحدة الاستثمار المباشر

- ثـ. استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم شهر إفلاسها.
- جـ. استثمار أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة فيما عدا صناديق الملكية الخاصة، أو الصناديق العقارية أو صناديق رأس المال المخاطر.
- حـ. تنفيذ العمليات من خلال أشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق للجنة الاشراف على اعمال الصندوق ، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك
- خـ. التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذى يديره إلا فى الحدود ووفقاً للضوابط التي حدتها الهيئة بموجب قرار مجلس الادارة رقم 69 لسنة 2014.
- دـ. أن يحصل على تمويل من الغير فى غير الغرض المنصوص عليه فى القانون أو بالشروط المقررة بهذه النشرة.
- ذـ. القيام بأية اعمال او تصرفات لا تهدف الا الى زيادة العمولات او المصاريف او الاعتاب او الى تحقيق كسب او ميزة له او لمديريه او العاملين به .
- رـ. طلب الاقتراض فى غير الاغراض المنصوص عليها فى نشرة الإكتتاب
- زـ. اذاعة او نشر بيانات او معلومات غير صحيحة او غير كاملة عن الاموال المستثمرة فى الصندوق او حجب معلومات او بيانات هامة كما يتلزم بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة باستثمارات الصندوق و عدم افشائها الى الغير و ذلك فيما عدا المعلومات التى تطلبها الهيئة و الجهات الرقابية او القضائية طبقاً لاحكام القانون .
- سـ. يحظر على مدير الاستثمار اتخاذ اي اجراء او ابرام اي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته او مصلحة اي صندوق اخر يديره او مصلحة المساهمين في الصندوق او المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسئولة .
- شـ. وفي جميع الاحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأى من الاعمال أو الانشطة التي يحظر على الصندوق الذى يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الارتكال باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق .

البند السادس عشر: شركة خدمات الادارة

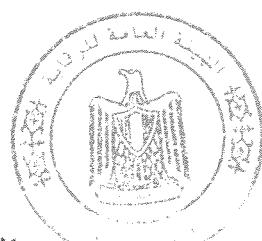
اسم الشركة: الشركة المصرية لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار

رقم الترخيص وتاريخه: 514 بتاريخ 2009/4/9

التأشير بالسجل التجاري: 17182

اعضاء مجلس الادارة:

- الاستاذ / محمد جمال محرم – رئيس مجلس الادارة
- الاستاذ طارق محمد محمد – نائب رئيس مجلس الادارة
- الاستاذ / كريم كامل رجب - العضو المنتدب
- الاستاذ / محمد فؤاد عبد الوهاب – عضو مستقل
- الاستاذ/ محمد مصطفى كمال - عضو مجلس إدارة
- الاستاذ/ عمرو محمد محي الدين - عضو منتدب
- الاستاذ/ عمر ناظم محمد زين الدين - عضو مجلس ادارة



هيكل المساهمين:

- شركة ام جى للاستشارات المالية والبنكى %76.56
- شركة المجموعة المالية هيرميس القابضة %6.25
- طارق محمد مجيد محرم %5.47
- طارق محمد محمد الشرقاوى %5.47

قطاع الخزانة وإدارة الأصول والأصول

وحدة الاستثمار بالأشهر

فبراير 2019

Treasury & ALM
Direct Investment Unit

- شريف حسني محمد حسني 3.13%
- هانى بهجت هشام نوبل 1.56%
- مراد قدرى احمد شوقي 1.56%

خبرات الشركة: تقديم خدمات الادارة لعدد 22 صندوق استثمار محلى

تاريخ التعاقد: 2014/8/10

وبناء على ما سبق تقر شركة خدمات الادارة والجهة المؤسسة ومدير الاستثمار باستيفاء شركة خدمات الادارة لمعايير الاستقلالية المنصوص عليها في قرار مجلس ادارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الادارة لصناديق الاستثمار.

وتلتزم الشركة بما يلى:

الالتزامات شركة خدمات الادارة وفقا للقانون:

أ- إعداد بيان يومى بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه فى نهاية كل يوم عمل وأخطار الهيئة به فى المواعيد التى تحددها.

ب- حساب صافي قيمة الوثائق لصندوق.

ت- قيد المعاملات التى تتم على وثائق الاستثمار

ث- إعداد وحفظ سجل إلى بحاملى الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية فى هذا السجل:

- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجارى بالنسبة للشخص الاعتباري.

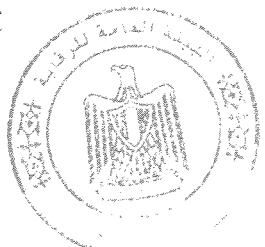
- تاريخ القيد فى السجل الالى.

- عدد الوثائق التى تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.

- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والإسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.

ج- عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير استثمار الصندوق وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الادارة ببذل عناية الرجل الحريص فى قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والالتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق.

البند السابع عشر: شراء الوثائق



البنك متلقى طلبات الشراء : يتم شراء وثائق الاستثمار أو استرداد قيمتها من خلال بنك الإسكندرية وفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية.
الحد الأدنى والأقصى للشراء في الوثائق: الحد الأدنى للاكتتاب مائة وثيقة و لا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق، هذا و يجوز للمكتتبين التعامل مع الصندوق بيعاً و شراء بوثيقة واحدة بعد اتمام عملية الاكتتاب.

القيمة الاسمية للوثيقة: 10 (عشر) جنيهات مصرية.

الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق: يجوز للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنوين الاكتتاب في (شراء) وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة. يجب على كل مكتب (مشتر) أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة نقداً فور التقدم للشراء يتم الاكتتاب (شراء) في وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق في الحساب الخاص بالعميل (المكتب أو المشتري) لدى بنك الإسكندرية، على أن يتم موافاة العملاء بكشف حساب عند كل شراء.

تسويق وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق: يعتمد الصندوق في تسويق وثائق الاستثمار على بنك الإسكندرية "الفرع الرئيسي" و فروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية. و يجوز لبنك الإسكندرية

عقد اتفاقيات مع أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي أو مع أي أطراف أخرى و أخطار الهيئة

العامة للرقابة المالية بذلك على أن يكون الهدف من هذه الاتفاقيات تسويق الصندوق لدى عملاء تلك البنوك والاستثمار في وثائق سعر المقارنة: المتوسط الحسابي لمتوسط الأسعار المعلنة من وزارة المالية عن عطاءات أذون الخزانة لمدة 91 يوم بعد خصم الضرائب والتي تم إصدارها خلال فترة السنة أشهر الأخيرة ويتم تحديدها شهرياً. وفي حالة عدم إصدار أذون الخزانة لمدة 91 يوم خلال تلك الفترة، يتم احتساب سعر المقارنة على أساس المتوسط الحسابي لسعر اقتراض البنك المركزي من البنك والمعلن وفقاً لآلية الكوريدور. ويتم تغيير هذا المتوسط بناء على الأسعار الجديدة المعلنة من وزارة المالية عن عطاءات أذون الخزانة لمدة 91 يوم.

مصاريف الإصدار: ليست هناك مصاريف للإصدار أو الاكتتاب.
ادارة سجل حملة الوثائق وحفظ الأوراق المالية: يقوم بنك الإسكندرية بامساك وإدارة سجل حملة الوثائق التي يصدرها الصندوق، كما يتلزم بحفظ الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق جزء أو كل من أمواله.
كيفية الوفاء بقيمة الوثائق: يجب على المكتب/المشتري أن يقوم بالوفاء بقيمة المبلغ المراد استثماره بالكامل فور التقدم للأكتتاب/ الشراء
اثباتات الأكتتاب/ الشراء: يتم الأكتتاب / الشراء في وثائق استثمار الصندوق بموجب شهادة اكتتاب موقع عليها من ممثل البنك متلفى الأكتتاب متضمنة المعلومات التالية:

- اسم الصندوق مصدر الوثيقة.
- اسم المكتب و عنوانه و جنسيته و تاريخ الاكتتاب.
- قيمة و عدد الوثائق المكتتب فيها بالارقام و الحروف.

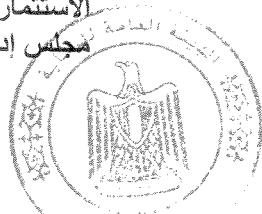
البند الثامن عشر : أمين الحفظ

طبقاً للمادة 38 من القانون و المادة 165 من اللائحة التنفيذية يتم حفظ الأوراق المالية الخاصة بالصندوق في بنك الإسكندرية المرخص له بذلك النشاط من الهيئة بتاريخ 7/6/1997 ليكون أمين حفظ الصندوق ويلتزم بصفته أمين الحفظ بالآتي:

- الالتزام بحفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- الالتزام بتقديم بيان كل ثلاثة أشهر عن هذه الأوراق المالية للهيئة.
- الالتزام بتحصيل عوائد الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- الإفصاح عن مدى استقلالية عن الصندوق والظروف ذات العلاقة مع مراعاة أحكام المادة (165) من اللائحة

وطبقاً لأحكام المادة (165) من اللائحة التنفيذية وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 47 لسنة 2014، فإن مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة غير تابعين للبنك أو خاضعين للسيطرة الفعلية له وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.

البند التاسع عشر: جماعة حملة الوثائق



أولاً/ جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

ت تكون من حملة وثائق صندوق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعاوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال وهذه اللائحة بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وскوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة وإختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والقررتين الأولى والثالثة من المادة (71) من هذه اللائحة، ويحدد البنك (الجهة المؤسسة) ممثلاً له لحضور اجتماعات الجماعة بحسب عدد الوثائق المكتتب فيها منه لحساب الصندوق وفقاً لأحكام المادة (142).

ثانياً) اختصاصات جماعة حملة الوثائق:

- أ- تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.
- ب- تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض.
- ت- الموافقة على تغيير مدير الاستثمار.
- ث- إجراء أية زيادة في أتعاب الإداره و مقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
- ج- الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
- ح- تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
- خ- تعديل أحكام استرداد وثائق الصندوق.
- د- الموافقة على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدة.
- ذ- تعديل مواعيد استرداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في نشرة الإكتتاب او مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.

وتتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبنود (١، ٦، ٧، ٨، ٩) المشار إليها في اختصاصات جماعة حملة الوثائق فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة.
وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

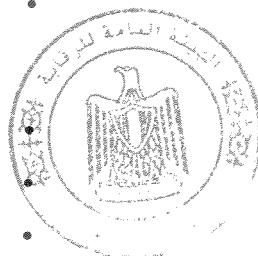
البند العشرون: شراء و استرداد الوثائق

استرداد الوثائق اليومى:

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه بصورة قانونية أن يقدم طلب استرداد بعض أو جميع وثائق الاستثمار المكتتب فيها أو المشترأه خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهراً (فيما عدا شهر رمضان يتم الاعلان عن المواعيد في حينه) في كل يوم من أيام العمل المصرفية لدى أي فرع من فروع البنك.
- تتحدد قيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس نصيب الوثيقه في صافي القيمه السوقية لاصول الصندوق وفقاً للتقييم المعلن في ذات يوم تقديم طلب الاسترداد والمحتسب على أساس افال اليوم السابق وفقاً للمعادله المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدورى في هذه النشرة والتى يتم الاعلان عنها يومياً بغير ور العبنك.
- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب استردادها من اصول الصندوق في ذات يوم الاسترداد يتم الوفاء بقيم الوثائق المطلوب استردادها في ذات يوم تقديم طلب الاسترداد
- لايجوز للصندوق ان يرد الى حمله الوثائق قيمة وثائقهم او ان يوزع عليهم عائداتهم بالمخالفه لشروط الاصدار ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتوقف واحكام الماده (158) من اللائحة التنفيذية للقانون
- يتم الاسترداد باجراء قيد دفترى بتسجيل عدد الوثائق المسترددة فى حساب حامل الوثائق بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الاداره.

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد أو السداد النسبي:

وفقاً لاحكام الماده (159) من اللائحة التنفيذية للقانون يجوز للجنة الاشراف على الصندوق ، بناء على اقتراح مدير الاستثمار ، في الظروف الاستثنائية أن يقرر وقف الإسترداد أو السداد النسبي مؤقتاً وفقاً للشروط التي تحددها نشرة الإكتتاب ، ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره . وتعتبر الحالات التالية ظروفًا استثنائية تبرر الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:



أـ تزامن طلبات التخارج من الصندوق و بلوغها حدا كبيرا يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لطلبات الاسترداد.

بـ حالات القوة القاهرة.

تـ عجز مدير الاستثمار عن تحويل الأوراق المالية المدرجة في حافظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادتها.

ويتم الوقف أو السداد النسبي وتقدير هذه الظروف الاستثنائية و غيرها تحت اشراف الهيئة بعد الحصول على موافقتها و يكون هذا الوقف مؤقتا إلى أن تزول أسبابه و الظروف التي استلزمته.

ولا يجوز لمدير الاستثمار قول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الاستثمار إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.

ويلتزم مدير الاستثمار باخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الاستثمار من خلال النشر في جريدة مصرية يومية واسعة الانتشار والصادرة باللغة العربية وبالمركز الرئيسي للبنك وفروعه والموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق ، وأن يكون ذلك كلها بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الاستثمار والإعلام المستمر عن عملية التوقف. ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الاستثمار.

مصاريف الاستثمار:

لا يتم خصم عمولات مقابل استرداد الوثائق.

شراء الوثائق اليومي:

- أـ يتم تلقى طلبات شراء وثائق الاستثمار خلال ساعات العمل الرسمية وحتى الساعة الثانية عشر ظهرا (فيما عدا شهر رمضان يتم الإعلان عن المواعيد في حينه) في كل يوم من أيام العمل المصرفي لدى أي فرع من فروع البنك.
- بـ نسدد قيمة الوثائق المطلوب شرائها مع الطلب طبقاً لقيمة الوثائق المعلن عنها في ذات يوم تقديم طلب الشراء والمحاسبة على أساس إغلاق اليوم السابق.
- تـ يكون للصندوق حق اصدار وثائق استثمار جديدة مع مراعاه احكام المادة (147) من اللائحة التنفيذية وضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق.
- ثـ يتم شراء وثائق استثمار الصندوق باجراء قيد دفترى (الى) بتسجيل عدد الوثائق المشتراء فى حساب المستثمر سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الادارة.
- جـ تلتزم الجهة متلقية طلب الشراء بتسلیم المشتري إيصال يحتوى على المعلومات المطلوبة فى شهادة الاكتتاب طبقاً للمادة (155) من اللائحة التنفيذية.
- حـ لا تتحمل الوثيقة اي مصروفات او عمولات شراء اضافية

البند الحادى والعشرون: الاقتراض لمواجهة طلبات الاستثمار

يحظر على الصندوق الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الاستثمار وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة القرض على أثني عشر شهر.
 - أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- ان يتم بذلك عناية الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق
- يقدم مدير الاستثمار دراسة فنية للجنة الإشراف على الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنة بتكلفة تسبييل أي من استثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرص تمويلية بديلة.

البند الثانى والعشرون: التقييم الدورى

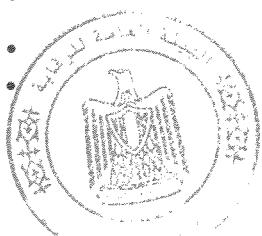
تتحدد القيمة البيعية لوثائق الاستثمار الصندوق على أساس آخر قيمة استردادية تم احتسابها في نهاية كل يوم عمل مصري ويتم تقييم صافي أصول الصندوق وفقاً للمعايير التالية:

أـ إجمالي القيم التالية:

أـ إجمالي النقية بخزينة الصندوق و الحسابات الجارية و حسابات الودائع بالبنوك.

بـ إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخصل الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

تـ يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة بالأوراق المالية كالتالي:



- يتم تقييم وثائق الاستثمار في الصناديق الممثلة الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معينة.
- قيمة أذون الخزانة مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافةً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعادن المحاسب على أساس سعر الشراء.
- قيمة شهادات الادخار البنكية مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافةً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء وأخر كوبون أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.
- يتم تقييم السندات الحكومية وفقاً لتبويب هذا الاستثمار اما لعرض الاحتفاظ أو المتاجرة طبقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية
- يتم تقييم السندات التي تصدرها الشركات مقيدة طبقاً لأسعار الإقبال الصافي مضافةً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون و حتى يوم التقييم و في حالة اعتبار السند غير نشط يكون التقييم طبقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.
- يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوءات المقدمة مخصوصاً منها مجموع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

بـ- يخصم من إجمالي القيمة السالفة ما يلي:

- إجمالي الالتزامات التي تخضع الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.
- التسهيلات الإنتمانية الممنوحة والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة عن توقيف مصدر السندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها عن السداد.
- نصيب الفترة من أتعاب مدير الاستثمار وبنك الإسكندرية وعمولات السمسرة وحفظ الأوراق المالية كذا مصروفات النشر وأتعاب مراقبى الحسابات ومصروفات التأسيس وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية.

جـ- الناتج الصافي (ناتج المعادلة):

يتم قسمة صافي ناتج البندين السابعين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنبة) لبنك الإسكندرية.

البند الثالث والعشرون: أرباح الصندوق والتوزيع

يشترك حاملو وثائق الاستثمار في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بحسب ما يملكونه من وثائق بالإضافة إلى حق المكتتب في استرداد الوثائق يومياً طبقاً لقيمتها المحملة بالأرباح أو الخسائر.

كيفية التوصل لارباح الصندوق من واقع مراحل و عناصر قائمة الدخل:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمه الدخل التي يتم اعدادها بغرض تحديد صافي ربح او خساره الفترة المعد عنها القوانين المالية ويتم تصوير قائمه الدخل وفقاً للنماذج الاسترشادية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية على ان تتضمن قائمه دخل الصندوق الايرادات التالية :

- أ- التوزيعات المحصله نقداً او عيناً والمستحقة نتيجة استثمار اموال الصندوق خلال الفترة .
- بـ- العوائد المحصله واى عوائد اخرى مستحقة عن الفترة نتيجة استثمار اموال الصندوق .
- تـ- الارباح (الخسائر) الراسمالية المحققه خلال الفترة الناتجه عن بيع الاوراق المالية ووثائق الاستثمار بالصناديق الأخرى التي تسترد او تقييم يومياً .

للوصول لصافي ربح المده يتم خصم :

- الخسائر الرأسمالية المحققة الناتجة عن بيع/ استرداد استثمارات الصندوق.
- الخسائر الرأسمالية الغير محققة الناتجة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية.
- نصيب الفترة من اتعاب وعمولات البنك ومدير الاستثمار وشركه خدمات الاداره واى اتعاب عمولات اخرى لمراقبى الحسابات والمستشار القانونى واى جهة اخرى يتم التعاقد معها واى اعباء ماليه اخرى مشار اليها بالبند الخامس والعشرون من هذه النشره .
- نصيب الفترة من التكاليف المدفوعه مقدماً للحصول على منافع اقتصاديه مستقبلية طبقاً لمعايير المحاسبة المصريه بما لا يجاوز 2% من صافي اصول الصندوق كذلك مصروفات التأسيس والمصروفات الاداريه على ان يتم خصمها مقابل مستندات فعليه.

ج- المخصصات التي يتم تكوينها لمواجعه الحالات الخاصه الناتجه عن توقف مصدر السنادات عن السداد .

البند الرابع والعشرون: إنهاء الصندوق و التصفية

- طبقاً للمادة (175) من اللائحة التنفيذية ينقض الصندوق إذا انتهت مدةه ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه، ولا يجوز تصفية او مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انتهاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفيفه أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقابل نسبة الوثائق المملوكة له، وتسرى أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاته التنفيذية، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في نشرة الإكتتاب.

وفي مثل هذه الاحوال يجوز للجهة المؤسسة السير في اجراءات انهاء الصندوق وذلك بارسال اشعار لحملة الوثائق، وفي جميع الاحوال لا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة وذلك بعد التثبت من أن الصندوق أيرا ذمته نهائياً من التزاماته.

وفي هذه الحالة تصنفي موجودات الصندوق وتستد القائماته وتوزع باقى عوائد هذه التصنيفية بعد اعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم الى اجمالى الوثائق المصدرة من الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد على تسعه أشهر من تاريخ الاشعار.

البند الخامس والعشرون: الأعباء المالية

نواب مدير الاستثمار:

يستحق لمدير الاستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب شهرية بواقع 0.30% سنويًا (ثلاثة في الألف) من صافي أصول الصندوق وتحسب هذه الأتعاب يومياً ثم تجنب وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

الاتّعاب الإداريّة للجهة المُؤسّسة:

يستحق للجهة المؤسسة - بنك الأسكندرية - عمولة بواقع 0.325% سنويًا (ثلاثة وربع في الألف) من صافي أصول الصندوق وتحتسب هذه الاتّعاب يومياً ثم تجنب وتدفع لبنك الأسكندرية في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الاتّعاب من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

اتعاب حسن الاداء:

يغاضى كل من البنك و مدير الاستثمار مناصفة اتعاب حسن أداء الصندوق سنويًا بواقع 0.5% (خمسة بالمائة) من عائد الصندوق الذي يفوق سعر المقارنة و ذلك على النحو الوارد تفصيلياً بالبند رقم (17) تحتسب و تخصم اتعاب حسن الأداء يومياً و تدفع في نهاية الأسبوع الأخير من العام.

عمولات امناء الحفظ و إدارة السجلات:

أتعاب شركة خدمات الادارة: ينافي البنك نظير حفظ و إدارة السجلات الاوراق المالية الخاصة بالصندوق عمولة قدرها 0.05% (نصف في الألف) سنوياً من قيمة الأوراق المالية على أن تخصم هذه العمولة من حساب الصندوق و تضاف لحساب البنك.

تشتغل شركة خدمات الادارة اتع

يتحمل الصندوق التكالفة الفعلية مقابل ارسال كشوف حساب العملاء التي ترسل كل ربع سنة بواسطة شركة حسait الصندوق في المراجعة الدورية وتحسب وتجنب هذه الانتعاب يومياً وتدفع في اخر كل شهر على ان يتم اعتماد مبالغ هذه الانتعاب من قبل مراقببي

خدمات الاداره و يتم الالتفاق عليه سنه ٢٠١٣

البيان رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٤م، المتضمن إعفاء المنشآت التي تخدم القطاعات الاقتصادية من الضرائب.

لـكـيـب و لـسـرـاعـيـوـنـ الـمـلـكـيـنـ اـمـاـكـ

مختروقات اخراجی:

~~treasury & AL~~

www.investmen
اگر 2019

VEGAS

- يتحمل الصندوق الاتعب السنوية الخاصة بمرافق الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما فيها القوائم المالية السنوية للصندوق والتي حددت بمبلغ (80,000) جنيه مصرى لكليهما.
- عمولات السمسرة و مصروفات تداول الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها و اى رسوم تفرضها الجهات الرقابية و الادارية.
- اتعاب لجنة الإشراف بواقع 44000 جنيه سنويًا و باع 6000 جنيه لكل عضو و 2000 جنيه لامين السر يتحمل الصندوق عمولة تسويق بواقع 125.0% واحد و ربع في الألف) سنويًا من صافي أصول الصندوق و تحجب يوميا و تدفع في آخر كل شهر هذا و لا يجوز أن تتحمل الوثيقة الواحدة أي أتعاب إضافية نتيجة الاتفاques التسويقية الحالية أو المستقبلية. على أن يتم توزيع عمولة التسويق بنسبة 20% لمدير الاستثمار و 80% للبنك المصدر.

وبذلك يبلغ اجمالي الاعباء الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد اقصى مبلغ 124000 جم سنويًا بالإضافة الى نسبة 0.76 % سنويًا بحد اقصى من صافي اصول الصندوق. بالإضافة الى العمولة المستحقة لامين الحفظ بنسبة 0.05% من القيمة السوقية للأوراق المالية المحفوظة لديه، وكذا اتعاب حسن الاداء متى تحقق الشرط الحدي اللازم

البند السادس والعشرون: الاقتراض بضمانت الوثائق

يجوز لحملة وثائق الصندوق الاقتراض بضمانت الوثائق من الجهة المؤسسة وذلك وفقاً لقواعد الاقتراض السارية بها

البند السابع والعشرون: وسائل تجنب تعارض المصالح

لتلتزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وعلى الأخص الواردة بالمادة (172) وكذا الأعمال المحظورة على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (183) مكرر (20) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبند 1 من هذه النشرة، وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018، على النحو التالي:

- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوى العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.
- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مدارة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق أسواق النقد واستثمارات الصندوق القابضة في الصناديق التابعة له.
- لا يجوز بغير موافقة مسبقة من الهيئة لأي من أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله، كذلك يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.
- لا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرها من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطة بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة وفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
- الالتزام بالاصحاحات المشار إليها بالبند 9 من هذه النشرة الخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات.
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية رباع السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى اي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوى العلاقة.

الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تتطوّر على تنازل في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة - مع مراعاة استبعاد الأطراف المرتبطة من قطاع المخازنة وإدارة التصوّرات والبعين وتقدير مجلس إدارة الصندوق والقوائم المالية افصاح كامل عن تلك التعاملات،

وحدة الاستثمار المباشر

Treasury & ALM

Direct Investment

٢٠١٩

١٧ / ١٢

على أن يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

تعامل الأطراف ذوي العلاقة على وثائق الصندوق:

في ضوء ما نصت عليه المادة (173) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطة بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمها قرارها رقم (69) لسنة 2014 ، واعملاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (69) لسنة 2014 بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد تتوفر لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهرى على أسعار هذه الوثائق

البند الثامن والعشرون: أسماء وعناوين مسؤولي الاتصال

مسؤول الاتصال في بنك الإسكندرية:

الأستاذ/ فتحى عبد الحليم محمود
رئيس الاستثمار المباشر
172 شارع عمر لطفي، سبورتنج – الإسكندرية
تلفون: 035903681

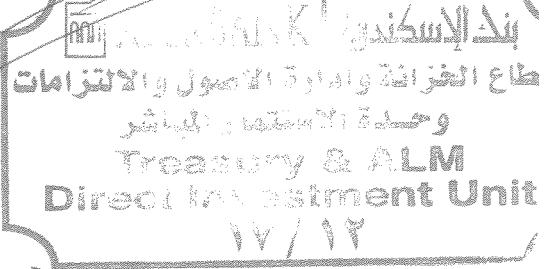
مسؤول الاتصال في شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار:
الأستاذة / احمد شلبي
مبني رقم ب 129، المرحلة الثالثة القرية الذكية – الكيلو 28 طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى
تلفون: 35356535

البند التاسع والعشرون: اقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

مدير الاستثمار والجهة المؤسسة ضامنان لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات ومعلومات وأنها تتفق مع القواعد القانونية المنظمة للأكتتاب الوارد في قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وأنها لا تخفي أيه معلومات أو بيانات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتفقين في هذا الأكتتاب.

بنك الإسكندرية
الأستاذ/ فتحى عبد الحليم محمود

شركة هيرمس لإدارة الصناديق الاستثمار
الأستاذ/ يحيى عبد اللطيف



البند الثالثون: إقرار مراقبى الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب صندوق استثمار بنك الإسكندرية ذو العائد اليومي التراكمي المرفقة ونشهد بأنها تتمشى مع أحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن، وكذا العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار وهذه شهادة منا بذلك.

السيد/ صلاح محمد ابراهيم
سجل مراقبى الحسابات رقم (8822)

لدى الهيئة رقم (320)

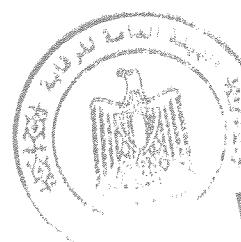
السيد/ حسام محمد حسني
سجل مراقبى الحسابات رقم (48653)
لدى الهيئة رقم (262)

البند الواحد والثلاثون: إقرار المستشار القانونى

قمنا بالمراجعة القانونية لكافة البيانات تالواردة بنشرة الاكتتاب في صندوق استثمار بنك الإسكندرية ذو العائد اليومي التراكمي ونشهد انها تتمشى مع أحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقواعد التنفيذية الصادرة من الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الشركة ومدير الاستثمار وهذه شهادة منا بذلك.

المستشار القانونى:
الاستاذ: رئيس قطاع الشئون القانونية بنك الإسكندرية
العنوان: بنك الإسكندرية - مبنى الجمهورية - 28 شارع الجمهورية - القاهرة

"هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متماشية مع أحكام القانون رقم 95 لسنة 92 و لائحته التنفيذية و تم اعتمادها برقم (/) بتاريخ / / ، علما بأن اعتماد الهيئة للنشرة تم في ضوء ما قدم اليها من مستندات و اقرار كل من المستشار القانوني و الجهة المؤسسة و مراقبى الحسابات بصحبة المحتوى، كما ان اعتماد الهيئة ليس اعتماد للجذوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرته على تحقيق نتائج معينة، أو اعتماد أو اقرار أو فصل للاراء المقدمة من الاطراف المرتبطة الواردة بالنشرة"



البنك الإسكندرية
ALEX BANK
البنك الإسكندرية

YJ